التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/١٧

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الجيش الإسرائيلي والقلق حول الهوية

شبكة الدراسات الأمنية الدولية؛ ٢٠٠٧/٨/١٠

يكافح الجيش الإسرائيلي لإعادة تحديد دوره العام وإستعادة الدعم للمشروع الضائع في حرب لبنان، الإنتفاضة الثانية والإنسحابات من غزة.

يكافح الجيش الإسرائيلي، محاصراً بحركات الإستنكاف الضميري (رفض حمل الأسلحة أو الخدمة في القوات المسلحة لإعتبارات دينية أو أخلاقية)، لمواجهة التقوض البطيء لدوره القيادي في المجتمع وفهمه بموضوعية. فالتقرير الذي نشرته فرقة القوة البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في الشهر الماضي أظهرت بأنّ ٧٥ بالمئة فقط من الملزمين المحتملين بالخدمة العسكرية كانوا مجندين في الجيش في العام ٢٠٠٦، وهي النسبة الأدنى في تاريخ البلاد.

وقد وعد وزير الدفاع إيهود باراك مجموعة من إحتياطيي الجيش بأنّ الشباب الذين "يتملصون" من واجباتهم، سيتم التعامل معهم "للتقليل، جذرياً، من ظاهرة تجنب الدخول في جيش الدفاع الإسرائيلي الموجودة".

وعندما سألتهISN سيكيوروتي ووتش عما إذا كان باراك جاداً، قال إيتان غيلبوا، البروفسور الخبير في مركز بيغن– السادات للإستراتيجيات الإستراتيجية، :" نعم، عليه أن يفعل شيئاً تجاه ذلك لأنه يعرض للخطر قدرة الجيش على التعامل مع التهديدات الحالية والمستقبلية."

"بعض المشاكل التي ظهرت في حرب لبنان الثانية يمكن إرجاعها، وبسهولة، الى إخفاقات في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بفهم البيئة الأمنية"، قال غيلبوا.

وقال آريك ديامانت من "شجاعة مرفوضة" (**Courage To Refuse**) لـــ **ISN** سيكيوريتي ووتش بأنّ تصريح باراك حول المشروع كان مجهوداً شعبياً لإضافة نكهة على معركته الإنتخابية المقبلة لرئاسة الوزراء. "إذا كان هناك من إنحدار في التجاوب مع المشروع العسكري، فإنه إنحدار ثابت بكل معنى الكلمة. وهذا ليس شيئاً حصل بالأمس. هناك إنحدار بطيء وهناك أسباب عديدة لذلك"، قال ديامانت.

تحولات مجتمعية

لطالما كان دور الجيش الإسرائيلي مصوراً من قِبل إسرائيليين صهاينة بصفته آلية للدمج الإجتماعي ولعمليتَيْ بناء الدولة والدفاع عنها. وعلى كل حال، ومع حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ ونتائجه الدموية، بدأت هذه الصورة بالإنحسار، لتصل الى حدها الأدنى مع الإنتفاضة الأولى، عندما بدأ يدرك عدد من الإسرائيليين مدى المعارضة الفلسطينية للحكم العسكري في الأراضي المحتلة.

"كانت التهديدات مرئية وواضحة، ولذا أدرك الجميع بأنه إذا لم تذهب وتدخل الجيش، فإنك تعرض عائلتك، نفسك، وشعبك من حولك للخطر. أما في العقد الأخير، فقد تبخر هذا المفهوم، ونحن بحاجة الى إستعادته"، قال غيلبوا. وبعدما سُئِلت بشأن تأكيد الشائعات التي تقول بأنّ الطلاب تعلموا كيفية تجنب حثهم ودفعهم للإلتحاق بالخدمة من خلال تحريف وتشويه الجانب العقلي والنفسي للجيش، قالت روث هيللر، المشاركة في تأسيس منظمة "نيو بروفايل" غير الحكومية المناهضة للعسكرة، لـــ ISN سيكيوريتي واتش، بأنّ الشباب الخلاق بإمكانه دوماً العثور على مخرج.

وبحسب ما يقول ديامانت: "إنهم يحاولون (الجيش) تسويق الإرباك والخوف لدينا، وأعتقد بأنّ ذلك لا يتناغم ونوعية الحياة في إسرائيل التي إرتفعت بشكل مثير. من الصعب جداً إقناع الناس بأنه إذا لم يقدموا ثلاث سنوات من حياتهم، عندها سيكونون في خطر كبير".

إثارة الإحتياطيين

إنضمت حركات الإحتياطيين (في الجيش) الى مجموعات إجتماعية أخرى في المطالبة بإستقالة رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وزير الدفاع عمير بيريتس، وقائد الجيش دان حالوتس، آنذاك، بسبب إخفاقات حرب لبنان في تموز– آب ٢٠٠٦. فقد تم الزج بوحدات الإحتياط في المعركة من دون توجيه كافٍ من الأعلى، وكانت تفتقر للتجهيزات الأساسية والتدريب الكافي. وفي أمثلة عديدة، كانت الوحدات مجبرة، على ما قيل، على كسر وخلع محلات لبنانية للحصول على الماء والغذاء.

ويخدم الإحتياطيون، بشكل نموذجي، حوالي ٣٦ يوماً سنوياً في الجيش عقب سنوات الخدمة الإجبارية الثلاث بعد الإنتهاء من الثانوية العامة. "كنتيجة للحرب التي حصلت في العام الماضي (لبنان)، أعتقد بأنّ هناك مقدار كبير من الكفر بالنظام، وأكثر منه بالمسؤولين، لكن أيضاً هناك كفر بجيش الدفاع الإسرائيلي وبقدرته على الدفاع عندما نكون بحاجة إليه. إذ يقول الناس أكثر فأكثر: لماذا عليّ أن أخدم هذه السنوات الثلاث، فأنا لا أؤمن بالنظام"، قالت سيفان روزينبلام من منظمة "آهاري" التعليمية غير الحكومية المؤيدة للمشروع (العسكري) لـــ ISN سيكيوريتي واتش.

الإعفاء والإستثناء الديني

كان للمشروع تأثير مُكوّن تطوري عميق على طبيعة العلاقات المجتمعية في إسرائيل، تحديداً في تحديد طبيعة علاقات الحاريدي– الدولة، والحاريدي– العلمانية. ففي ١٨ تموز، صوت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بأغلبيته الساحقة على تمديد "قانون تل"، مانحاً الحاريديم (المتدينين المتشددين) غطاءً لإستثنائهم من الخدمة العسكرية. وكان التشريع، الذي مُرِرَ بدايةً في العام ٢٠٠٣، مجهوداً لحكومة آرييل شارون آنذاك للإنكباب على حالة الإستياء الشعبي بين أوساط اليهود الإسرائيليين العلمانيين والمتدينين الوطنيين بخصوص فشل الجيش والحكومات المتعاقبة وذلك لضمان حصول تجنيد إلزامي شامل.

ووصلت القضية الى ذورتها في اواخر التسعينات، ما أجبر معظم الأحزاب العلمانية الكبرى للخروج صراحة ضد المحافظة على إستثناء "الحاريدي". فغطاء الإستثناء كان ملازماً لدراسة رجال الحاريدي المستمرة في يشيفوت (أكاديميات التوراة) وخلقت وضعاً بحيث أنّ أكثرية

الرجال المتشددين دينياً هم من المسجلين، إسمياً، في دراسة التوراة ولا يلعبون دوراً في القوة العاملة. أما النتيجة فكانت الفقر التدريجي لعدد من مجتمعات الحاريدي. وبظل قانون "تل"، يُسمح لشباب الحاريدي بترك اليشيفا بسن الـ ٢٢ عاماً لسنة عمل من دون الخوف من التجنيد الإلزامي. وبعدما رُحب به بصفته إختراقاً رئيسياً في العام ٢٠٠٣، لم يكن للقانون، بحسب ما قيل، وقع كبير.

ويعتقد غيلبوا بأنّ "قانون تل" غير ملائم. "فهو لا يحل قضية خدمة الحاريدي في الجيش. وكان من المفترض أن يخلق هذا القانون تفاهماً أفضل بين المجتمع العلماني والحاريدي، لكنه أخفق بالوصول الى هدفه".

"أي قانون يجب أن يُفرض بالتساوي، هذا هو الأساس في الديمقراطية. وأنا أعتقد بما يخص هذا الأمر، بأن من المهم جداً، وطالما أن هناك مشروع فيجب على الجميع أن يؤدوا الخدمة فيه"، قال ديامانت. "بصرف النظر عما إذا كان لدينا "قانون تل" أم لا، فإنه سيتم السماح لهم في السنوات القليلة المقبلة، بالعمل برغم أنهم لن يكونوا ملزمين بالخدمة"، قال ديامانت. "أعتقد أنّ الأمر واضح وجلي، وذلك لأنّ لا أحد لديه السلطة السياسية لجعلهم يخدمون في الجيش لكن لا يمكن لأحد تحمل عدم ممارستهم للعمل".

الإستنكاف الضميري (رفض حمل الأسلحة أو الخدمة في القوات المسلحة لإعتبارات أخلاقية أو دينية)

كان هناك طفح وتطور بالإستنكاف الضميري الليبرالي اليساري بخصوص الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب إندلاع الإنتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، مع تشكل منظمات "رافضة" جديدة وإضافة بضع مئات من المعترضين الى صفوفها. وللمنظمات مواقف مختلفة بشأن العلاقة بالصهيونية والجيش.

"في شمال تل أبيب، ً فأن أولئك القادمين من أكثر فئات المجتمع الإسرائيلي ثراءً وغنى، تحديداً، هم الذين يحاولون التملص والتهرب أكثر من غيرهم من الخدمة في الجيش الإسرائيلي"، زعم غيلبوا قائلاً. وفي حين بطُئ الدافع الأولي لحركات الإعتراض الليبرالية اليسارية مع إنتهاء الإنتفاضة الثانية، فإنّ الإهتمام الشعبي الذي ولدتها تشكيلتهم لا يزال له تأثير مستمر على النقاش العام المتعلق بدور الجيش في الضفة الغربية وغزة.

علاقات ممزقة

أدى إخلاء عام ٢٠٠٥ لمستوطنات يهودية في قطاع غزة الى خلق أزمة عميقة في النظرة العالمية والعلاقة بدولة المجتمع الصهيوني الديني الوطني، الذي يعتبر واجب الدولة بالمحافظة على السيطرة اليهودية على أرض إسرائيل بمثابة شيء مقدس. وتمكن الجيش والشرطة، في ذلك الحين، من منع النقمة الدينية– الوطنية العميقة، بسبب دورهما في الإخلاءات، من أن تتطور لتصبح حركة إستنكاف ضميري كامل.

وعلى كل حال، فقد تفجرت التوترات بشأن غزة خلال إخلاء ٩ أبنية في مركز آمونا العسكري في العام ٢٠٠٦، مع حدوث عنف كبير من جانب المستوطنين والشرطة. وأعقب ذلك سلسلة من المواجهات المنخفضة المستوى في الضفة الغربية، لينشأ عنه رفض لحوالي ١٢ جندي ديني– وطني إطاعة الأوامر بالمشاركة في إخلاء المستوطنين من مقرّيْن سكنييْن في وسط مدينة الخليل هذا الأسبوع.

وقال هؤلاء الجنود بأنهم كانوا يعملون وفق سلطة حاخامية، مثيرين بذلك عاصفة من الجدل في الصحافة الإسرائيلية العلمانية تتعلق بالدور المستمر للحاخاميين المتدينين– الوطنيين المتشددين في زعزعة وتقويض علاقة المجتمع بالدولة.

"عندما يسعى الجنود في الجيش وراء مسؤولين خارج الجيش ليقولوا لهم ماذا يفعلون، بخصوص توجيههم بشأن الأوامر المعطاة لهم لإخلاء مستوطنات يهودية، أم لا، فإنّ ذلك يُعتبر مسألة خطيرة جداً للمجتمع ككل، وليس فقط بالنسبة للجيش"، تقول روزينبلام .

ويمثل رفض الجنود تحدياً عميقاً للجيش بسبب إعتماده المتزايد على الجنود المتدينين– الوطنيين، الذين وصلوا أيضاً الى مراكز ضباط من المستوى المتوسط في جيش الدفاع الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة ، والتي كان يهيمن عليها سابقاً جنود علمانيون.

"إنّ نسبة الخدمة بين الشباب المتدين– الوطني هي الأعلى في البلاد"، أكد غيلبوا قائلاً. "فهم لا يخدمون فقط في الجيش، بل أنهم مستمرين بالتطوع أكثر بكثير من غيرهم، مقارنة مع ممثلين لشرائح أخرى من المجتمع الإسرائيلي".

وقد أظهر إستطلاع لـــ "هآريتز ديالوغ" نشر في بداية عملية إخلاء مدينة الخليل بأنّ ٣٠بالمئة من الشعب دعم رفض الجنود للأوامر. إنّ هذا التحرر الشعبي المتنامي من وهم دور القوى الأمنية قد يكون له وقع محتمل على إدرة عمليات الإنسحابات الإسرائيلية المستقبلية من الضفة الغربية.

التثقيف العسكري

إنّ النزاع حول التوجه المستقبلي للشباب بشأن الجيش بدأ يشق طريقه الآن في المدارس حيث تعمل سلسلة من مشاريع شبابية ممولة جيداً، وعلى مستوى كبير، لتشجيع إحداث موقف إيجابي من الخدمة العسكرية. وتعمل روزينبلام في منظمة "آهاري" لصالح مجموعة كهذه. وتظهر مقالة أخيرة لـــ "آهاري" طلاباً وهم يتفحصون بندقية آلية.

"ما إن تدخل جيش الدفاع الإسرائيلي فإنك سترى، أيضاً، نافذة تطل على المجتمع الإسرائيلي. وبإعتقادي، تتعامل هذه النافذة مع مسألة تثقيف الجنود، كما تتعامل مع محاولة التعرف على فئات مختلفة داخل المجتمع، وهذا شيء هام جداً"، قالت روزينبلام لـــ ISN سيكيوريتي واتش.

وقالت لـــ "هيللر": "نحن نوفر أيضاً أوضاع داخل أنظمة المدرسة العامة تفتح الأبواب أمام الجيش بحيث يكون له حرية الدخول في كل الأوقات. إذ أن معظم فترة العامين الماضيَيْن ، وتحديداً عام الثانوية العامة الماضي، كانت تتركز حول التحضير للجيش والقبول في الكلية أو الجامعة".

"أعتقد أن من السهل جداً هذه الأيام تجنب الجيش، على الأرجح"، قالت روزينبلام، في حين تضيف بأنّ بعض أشكال الإستنكاف الضميري كانت مشروعة.

وبالعودة الى التاثير الإجتماعي والمالي لعدم التجند في الجيش، قالت: "إذا لم تقم بخدمتك العسكرية ومن ثم الحصول على توظيف بعد ذلك، فإنّ خياراتك بالحياة المدنية تكون قد إنخفضت الى أدنى حد".

"إنّ الشبان لا يزالون منجذبين للمراكز القتالية لأنها لا تزال تؤمن لك مكاناً جيداً في المجتمع"، فسّر ديامانت قائلاً. فعدم الذهاب لأداء الخدمة في الجيش عندما تكون بسن الـــ ١٨ عاماً، يعتبر، بنظر كثير من الفتيات، بداية غير موفقة. "بإعتقادي، إنّ المكاسب الصلبة المقدمة من قِبَل الدولة ليست هي القضية التي يأخذها الشبان بالإعتبار عند إختيارهم التجنيد أو لا، وإنما الأمر متعلق بالجانب الإجتماعي لذلك"، قال ديامانت.

ويتفق كل من غيلبوا، ديامانت وروزينبلام على أنه يجب توسيع إطار عمل الخدمة الوطنية الحالية، الذي يعمل بواستطته عدد محدود من أولئك الذين وُجِدوا غير مناسبين للخدمة في الجيش، في الإنعاش الإجتماعي ومنظمات خيرية وإجتماعية أخرى، الى حد كبير. ولا توافق هيللر على ذلك، حيث ترى الإجراء بمثابة مجهود لتعزيز العمالة الرخيصة.

بالعودة الى موضوع التجنيد الإلزامي، إنتهت هيللر الى القول: "لا يمكنهم خداع الشعب الإسرائيلي بعد الآن، الجيش لم يعد كما كان".